Environmental management of local communities in Algeria between reality and hopes

Received: 24/01/2024; **Accepted:** 10/02/2024

بليـــل أمـــيرة[1] * حمـــزة عيـــاش [2] حربـــوش بوبكـــر [3]

1 مخبر العدالة السيبيرانية
1-2-3 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بو عريريج، الجزائر
amira.bellil@univ-bba.dz. , hamza.ayache@univ-bba.dz , boubakeur.harbouche@univ-bba.dz

الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

الكلمات المفتاحية:
جماعات محلية ؛
إدارة بيئية ؛
وظائف ادارية ؛
رقمنة ؛
قرار بيئي.

ملخص
إن واقع تسيير الجماعات المحلية للمجال البيئي في الجزائر ، مقارنة بتحليل وضعية التخطيط ، التنظيم، الرقابة المحلية ومدى الاهتمام بالمشاريع البيئية هو ما جعلنا نتخذ من هذه الورقة البحثية هدفا لدراسة طبيعة الادارة المحلية البيئية في الجزائر وتقييمها من حيث مدى تقدمها وتحقيقها للصالح العام دون اغفال شروط التنمية المستدامة وتحديد نمط ادارتها ان كانت ادارة مقاومة في ظل جميع التحولات العالمية والوطنية والمشاكل البيئية المطروحة ،باعتمادها لأسلوب التسيير اللامركزي الكلاسيكي، أم هي ادارة متطورة تعتمد على أساليب وتوجهات ادارية عصرية في حماية البيئة عن طريق تطوير وظائفها الادارية البيئية باستخدام الرقمنة موازاة بالتنمية المحلية في ترشيد القرار البيئي واحترام مبادئ الحكم الراشد المحلي بغية الحفاظ على البيئة و تنميتها المستدامة.

Keywords:
Local communities; environmental management ; administrative functions,; digitization; environmental decision.

Abstract
This research paper explores the reality of managing local environmental groups in Algeria, focusing on the analysis of local environmental planning and organization. The study aims to evaluate the progress of local environmental management in Algeria and its responsiveness to global and national transformations. The paper questions whether the current decentralized management style adopted by Algeria is resistant to environmental challenges or if it embraces modern administrative methods.The research assesses the administration's commitment to environmental projects, public health, and sustainable development. It scrutinizes whether the traditional decentralized management style is hindering progress or if the administration is advanced, leveraging modern approaches such as digitization to enhance environmental administrative functions. The study aims to determine if Algeria's local environmental management aligns with principles of good governance while preserving the environment and promoting sustainable development.

* Corresponding author, e-mail: amira.bellil@univ-bba.dz

Doi:

© Constantine 1 University, Algeria, 2024.

مقدمة

أصبحت الجماعات المحلية الولاية والبلدية، كهيئات ادارية لامركزية قاعدة يراهن عليها من طرف الدولة الجزائرية ووزارتها الوصية في تحقيق السياسات العمومية و مبادئ الحكم الراشد المحلي في مجال الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة موازاة بتحقيق التنمية المحلية باعتبارها الادارة الاقرب للواقع البيئي.

ويعود ذلك لأسباب عديدة منها التحولات العالمية للرقمنة والتطور الكبير الملاحظ في مجال التسيير الاداري للبيئية للعديد من الدول، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاعتماد على الادارة الالكترونية في محاولة السيطرة على انتشار و زيادة المشاكل البيئية كالتلوث بمختلف اشكاله وانعكاساتها السلبية على المحيط و الصحة العمومية.

وتكمن أهمية دراسة الموضوع في ضرورة البحث عن طبيعة الادارة البيئية للجماعات المحلية كطبيعة ادارية تقليدية مقاومة للتغير الحاصل على المستوى الدولي ام انها ادارة عصرية متطورة تتجه نحو التغيير نحو التسيير الافضل للبيئة وذلك عن طريق تحليل وظائفها الادارية وحصر دورها في الحفاظ على البيئة وتوجهاتها من عدمها نحو التنمية المستدامة كضرورة حتمية وتحديد نوع الاساليب الادارية المستخدمة ومدى فاعليتها في تحقيق الاهداف و السياسات العامة للدولة الجزائرية في المجال البيئي

كما تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مختلف الوظائف الادارية التي تقوم بها الجماعات المحلية من تخطيط ،تنظيم ،رقابة و توجيه في المجال البيئي و التنمية المستدامة المحلية ومدى فاعليتها وقدرتها على خلق ادارة متكاملة عصرية باستخدام وسائل متطورة كالرقمنة والادارة الالكترونية وتفعيل مبادئ الحكم الراشد المحلي بدل البقاء تحت غطاء الادارة التقليدية المقاومة للبيئة ورهاناتها الامر الذي يجعلنا نقف امام الاشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

ما مدى فعالية الادارة البيئية الحالية للجماعات المحلية في تطوير أداءها نحو ترشيد البيئة والحفاظ على تنميتها المستدامة؟ حيث تتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما هو واقع الادارة البيئية للجماعات المحلية؟**
- **كيف تقوم الجماعات المحلية بتطوير وظائفها الادارية للوصول الى خلق ادارة بيئية متطورة بدل الادارة البيئية المقاومة للتغيير؟**

حيث سنعتمد في دراستنا والاجابة على الاشكالية السابقة على كل من المنهج الوصفي و التحليلي لتحديد طبيعة الادارة المحلية للمجال البيئي عن طريق وصف وتحليل ادارة الولاية و البلدية كهيئات محلية ومختلف الوظائف الادارية المنتهجة (من تخطيط اداري، تنظيم ،رقابة و توجيه إداري محلي ومدى استخدامها للوسائل الحديثة التي تجعل منها إدارة متطورة بدل ادارة مقاومة للتغيير كأسلوب الرقمنة و الادارة الالكترونية و انعكاساتها على تطوير أداءها وقياس مدى فاعليته في تحقيق الاهداف الوزارية و العامة للدولة الجزائرية في مجال الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة، بالإضافة الى استخدام أداة المقابلة للعديد من الموظفين بحكم الدراسة الميدانية لولاية وبلدية قسنطينة، كنموذج للإدارة البيئية المحلية في الجزائر وكل ذلك وفق فقرتين أساسيتين حيث سنتناول في الفقرة الأولى **مفهوم الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر عن طريق تعريفها وشرح أهم وظائفها قبل الانتقال الى الفقرة الثانية** الخاصة **تقييم الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر من اجل الوقوف على اهم مظاهر التحول وتطور الادارة البيئية المحلية الجزائرية وكذلك تسليط الضوء على متطلبات جودة الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر**

ثم نختم ورقتنا البحثية بالنتائج المتوصل إليها من دراسة طبيعة الادارة البيئية للجماعات المحلية وتحديد نمط ادارتها البيئي و تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسمح بتحويل الادارة البيئية لهذه الهيئات من إدارة مقاومة للتغيير الى ادارة عصرية متطورة وفعالة لأداء الولاية و البلدية في مجال حماية البيئة وتنميتها المستدامة[1].

الفقرة الأولى: مفهوم الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر

تتعدد المجالات التي تتكفل بها الجماعات المحلية ، حسب ما ينص عليه قانون الولاية [2] و البلدية [3] والتي من بينها الصحة العمومية و المجال البيئي باعتبار ان للمواطن المحلي الحق بالعيش في بيئة صحية خالية من كل اشكال التلوث وانطلاقا من هذه الاسس بادرت الجماعات بتبني عدة اساليب تسييرية وفق مراحل عديدة الى غاية الوصول الى ادارة الكترونية بيئية تعتمد على محاولة تطوير وظائفها الادارية باستخدام الرقمنة ،بما يحقق السياسات العمومية في مجال ترشيد البيئة و الحفاظ عليها وتنميتها المستدامة وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه أولا من خلال دراسة تعريف للإدارة البيئية للجماعات المحلية كمفهوم جديد للتسيير المحلي و ثانيا دراسة الوظائف الادارية البيئية الرقمية للجماعات المحلية .

أولا: تعريف وأهداف الإدارة البيئية للجماعات المحلية

عرفت الادارة البيئية للجماعات المحلية تطورا في الآونة الأخيرة وهذا بفضل استراتيجية الدولة الجزائرية و توجهاتها نحو تطوير أداء الجماعات المحلية في هذا المجال وسنحاول تقديم تعريف لها وتحديد اهدافها ضمن ما سيأتي.

أ- تعريف الادارة البيئية للجماعات المحلية

اعتمد نظام الإدارة البيئية في الجزائر على الجماعات المحلية المتمثلة اساسا في الولاية والبلدية ،حيث يعول عليها من طرف الدولة في تجسيد مبادئ المسؤولية البيئية ، و التحول نحو تفعيل نظام اداري متطور يخص الإدارة البيئية كخطوة هامة وحديثة تجاه حماية البيئة وتنميتها المستدامة في مقابل الرفع من أداء الجماعات المحلية في هذا الشأن .

حيث يمكن تعريف الادارة البيئية للجماعات المحلية بأنها **"مجموعة من الأساليب الديناميكية المخصصة للنشاط البيئي ، وكيفية اتخاذ تدابير واجراءات للمساعدة في صياغة استراتيجيات لحماية البيئة و صيانتها ، ومن ثم تنفيذ هذه الاستراتيجيات ومراقبتها"**[4] .

كما تعرف حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة " بأنها تلك الادارة المتعلقة أساسا بالاستراتيجيات والآليات و رسم السياسات ووضع القواعد وتحديد المعايير وانشاء المؤسسات واتخاذ الإجراءات وأنماط التمويل، فهي الادارة التي تحدد الجهات التي تقوم بصياغة وتنفيذ القرار البيئي ، وجمع المعلومات العلمية اللازمة لبناءه ، عن طريق البحث في كيفية مشاركة مختلف الفواعل كالجمهور وأصحاب المصلحة في صنع القرار البيئي، ونوع المعلومات التي ينبغي أن تكون متاحة وكيف تتم جل العمليات والنظم التي تحقق اهدافها في هذا المجال" [5] .

كما يعرفها آخرون بأن الادارة البيئية هي " تلك الادارة التي تعمل على حماية البيئة من كل جوانب النشاط البيئي و الانساني في المجتمع بطريقة منهجية ،فهي تنطوي على التخطيط البيئي السليم الذي يتماشى مع خطط التنمية التي تنشئ بيئة أفضل و تشمل مجموعة من الأدوات الديناميكية الموجهة إلى صياغة استراتيجيات و تعزيزها و صيانتها ومن ثم تنفيذ الاستراتيجيات و مراقبتها"[6].

ومنه يمكن اعطاء تعريف شامل للإدارة البيئية للجماعات المحلية بأنها مجموع الوظائف الادارية و العمليات الديناميكية التي تمارسها الجماعات المحلية الولاية و البلدية بالتنسيق مع مختلف الفواعل المحلية والمركزية المتعلقة بنشاطات تخص السياسات والقواعد و الاجراءات والعمليات وآليات التمويل البيئية وكيفية صنع القرارات البيئية وتنفيذها والمعلومات اللازمة لذلك بغرض تحقيق اهداف هذه الجماعات وتطوير أداءها في مجال حماية البيئة و تنميتها المستدامة والحفاظ على السياسات العامة للدولة والوزارة الوصية في مجال التنمية و ترشيد البيئة المحلية.

ب-أهـــــداف الادارة البيئيـــة المحليـــــــة

لم تنشئ الجماعات المحلية كقاعدة اللامركزية المحلية في الجزائر عبثا، وانما للارتقاء بتحقيق اهداف عديدة تخص المجال البيئي باعتباره احد اهم المجالات واجبة الترشيد وتحت مسؤولية الجماعات المحلية باعتبارها الادارة الاقرب للمواطن و للواقع المحلي وسنحدد أهم اهداف الادارة البيئية للجماعات المحلية في شكل النقاط الآتية:

- تعزيز والارتقاء بوعي المواطنين بالمشكلات البيئية وإحترام البيئة الطبيعية واشراكهم في بناء السياسات العامة للدولة و الجماعات المحلية.
- تحقيق جودة ونوعية حياة أفضل للسكان تتميز بالرفاهية والمحافظة على حق الأجيال القادمة فى الموارد المتاحة .
- رسم السياسات التنموية المحلية الممزوجة بالبعد الاستراتيجي البيئي.
- ضمان وتعزيز جودة التعليم الشامل والعادل وخاصة التعليم البيئى.
- ربط التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في التسيير المحلي بما يخدم أهداف الدولة و المجتمع البيئية
- الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية المحلية وعدم إهدارها
- تطوير أداء الجماعات المحلية عن طريق تطوير وظائفها الادارية المختلفة[7].

ثانيا: وظائف الادارة البيئية للجماعات المحلية

تتعدد وظائف الادارة البيئية للجماعات المحلية باعتبارها القاعدة الممارسة لمسار اداري تحولي لمختلف نشاطات الولاية و البلدية في المجال البيئي المحلي سواء كانت تنمية مشاريع بيئية، رقابة مؤسسات مصنفة ذات تأثير أو خطر على البيئة، حماية الصحة العمومية والبيئة من مختلف الامراض المتنقلة عن طريق المياه أو الحيوانات، مراقبة المزارع ...الخ، حيث تعتمد هذه الجماعات على مجموعة من الوظائف التقليدية ومحاولة لتطويرها عن طريق استخدام نفس الوظائف لكن بطريقة عصرية عن طريق اقحام الرقمنة في وظائف الادارة الالكترونية كآلية حديثة للتسيير البيئي والتي سنوضحها من خلال الجدول التالي:

وظائف الادارة البيئية التقليدية	وظائف الادارة البيئية الحديثة
التخطيط الاداري البيئي	التخطيط الالكتروني البيئي
التنظيم الاداري البيئي	التنظيم الالكتروني البيئي
الرقابة الادارية البيئي	القيادة الالكترونية البيئية
التوجيه الاداري البيئي	التنسيق الالكتروني البيئي
الاتصال الاداري البيئي	الاتصال الالكتروني البيئي

جدول رقم 01 يوضح الفرق بين الوظائف التقليدية و الحديثة للإدارة البيئية المحلية
المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال تحليلنا للجدول يتضح ان العنصر الفارق بين نمط الوظائف الادارة التقليدية و الحديثة للبيئة المحلية هو الرقمنة كأسلوب جديد في تحويل الوظائف، اذ تتسم الادارة التقليدية بالوظائف العادية للإدارة المحلية الكلاسيكية ،التي تستنبط من قانون البلدية و الولاية كالتخطيط الاداري على المدى القريب و المتوسط ،التنظيم المعتمد على تقسيم المهام بين الادارة و المنفذين، وفقا للهياكل التنظيمية للإدارة المحلية والمركزية، بالإضافة الى الرقابة الادارية التي تستمد أساسها من قانون الجماعات المحلية سواء الرقابة القبلية او البعدية على الاعمال و الهيئات اي تلك الممارسة على المجالس المنتخبة او مستخدمي الجماعات ، بالإضافة الى التوجيه الكلاسيكي المعتمد على ملاحظات وتوجيهات الموظف المسؤول ،المدير للمصلحة او المؤسسة المحلية لتصرفات و أعمال مستخدميه نحو تحقيق الاهداف بالإضافة الى الاتصال الإداري التقليدي الذي يتصف بطول وتعقيد الاجراءات والتنسيق الورقي .

بينما الادارة الحديثة فتتصف بمجموعة من الوظائف التي تستخدم الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال لترقية فعالية الوظيفة الادارية و حسن استخدامها في نشاطات الادارة المحلية بما فيها المجال

البيئي،حيث تشمل وظائف الادارة البيئية المتطورة وتتسم بما يلي:

1- التخطيط الالكتروني البيئي: يختلف التخطيط الالكتروني على التخطيط التقليدي في ثلاثة عناصر، فالتخطيط الالكتروني يمثل عملية ديناميكية في مساره نحو تحقيق الأهداف الواسعة في المجال البيئي والمرنة، والآنية، سواء على المدى القريب المتوسط و البعيد و القابل للتجديد، والتطوير المستمر والمتواصل وأنه عملية مستمرة بفضل المعلومات الالكترونية دائمة التدفق ،كما أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع الفاعلين المحليين يمكنهم المساهمة في التخطيط الالكتروني البيئي في كل مكان وزمان[8].

2- التنظيم الالكتروني البيئي :يبرز الفرق بين التنظيمين العادي و الالكتروني في مجال الادارة البيئية من خلال التحول في الهياكل التنظيمية الادارية ، كالتنظيم المصفوفي، الذي يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة، فيصبح التقسيم الإداري قائما على أساس الفرق، بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من شكل سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين، ومن اللوائح التفصيلية إلى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة والتي تصب كلها في زيادة فعالية الاداء الوظيفي البيئي[9].

3- الرقابة الالكترونية البيئية: إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على تصحيح الاخطاء الواقعة في الماضي ، فإن الرقابة الالكترونية تسمح بالمراقبة اللحظية والآنية من خلال الشبكة الداخلية و الخارجية ، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الخطأ، وعملية تصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن موطن الخطأ الاداري أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتنسيق الرقمي بين المديرين، والمحللين، والمستخدمين، والمتدخلين في العملية الادارية البيئية فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى تفعيل الثقة الالكترونية، والولاء الالكتروني ، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تتجه أكثر صوب الرقابة القائمة على الثقة وبناء القرار البيئي السليم[10].

4- القيادة الالكترونية البيئية : تنقسم لثلاثة أنواع يتمثل النوع الأول في القيادة التقنية العملية التي ترتكز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الانترنت، وتتصف بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها و سرعة الحصول عليها، و التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة (Technologie sense)، وتمكن القائد الالكتروني من امتلاك قدرة على تحسين أبعاد التطور التقني في الأجهزة، والبرمجيات، والشبكات والتطبيقات البيئية و تجعله يتصف بسرعة الحركة، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات البيئية، أما النوع الثاني فيتمثل في القيادة البشرية الناعمة التي تعتمد على وجود قائد يمتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الوضعيات الادارية و الزبائن ، الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لمطالبهم ويتمثل النوع الثالث والاخير في القيادة الذاتية والتي تشترط وجود متطلبات على القائد الاتصاف بها ضمن إدارة الأعمال البيئية عبر الانترنت، كالقدرة على تحفيز النفس، والتركيز على انجاز المهمات، والرغبة في المبادرة، إضافة إلى المهارة العالية، ومرونة التأقلم و التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة[11] .

5- الاتصال الالكتروني البيئي: يعد من أهم وظائف الادارة البيئية المحلية يختلف عن الاتصال التقليدي البطيء كونه يعتمد على نظام سرعة وحداثة وخفة الاتصال عن بعد ،باستخدام وسائل الاتصال وشبكة الانترنت والمعلومات المتدفقة بشكل مستمر، بدل الوثائق الادارية المحمولة عن طريق الاعوان الاداريين للجماعات المحلية، كما يمكن من التنسيق عن بعد ومشاركة مختلف الفواعل المتدخلة في النشاطات الادارية البيئية وبالتالي يسهل من عملية تحقيق الاهداف الادارية المشتركة و مراقبة الاخطاء و تصحيحها آنيا والتمكن من صنع القرار البيئي الراشد[12] .

وبعد توضيح طبيعة الوظائف التقليدية و الحديثة يمكن تحليل واقع الادارة البيئية للجماعات المحلية في الوقت الحالي بأنها ادارة ذات طابع مزدوج تمزج بين الوظائف التقليدية من تخطيط رقابة توجيه وتعمل على اضفاء رقمنة لهذه الوظائف من اجل تطوير اداءها والتحول من ادارة مقاومة للتغيير الى ادارة متكيفة و متطورة باستخدام خصائص و مبادئ الادارة الرقمية والتي سنوضحها أكثر من خلال المحور الثاني من الدراسة.

الفقرة الثانية: تقييـــــم الادارة البيئيـــة للجماعات المحليـــة في الجزائـــــر

حتى نقوم بعملية تقييم واقع الادارة البيئية للجماعات المحلية ، لابد من الدراسة و الوقوف أولا عند مظاهر تطور الادارة البيئية للجماعات المحلية و تحليل طبيعة الآليات المستخدمة من طرف الجماعات المحلية تحت اشراف سلطتها الوصية الممثلة في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ودورها في إصلاح وظائفها البيئية ومن ثم ننتقل ثانيا لدراسة المعوقات المختلفة التي تحول دون تحقيق غايات التحول الاداري الرقمي في مجال تسيير وادارة البيئة المحلية في الجزائر.

أولا: مظاهر تطور الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر

ان موضوع حماية البيئة وضرورة خلق آليات حديثة لإدارتها و الحفاظ على تنميتها المستدامة أصبح من الضروريات الحتمية ، نظرا للتدهور البيئي الخطير الآثار العكسية لمختلف تدخلات النشاطات الانسانية خاصة الصناعية منها، حيث أضحت الجماعات المحلية أمام مسؤولية تجاوز وضعية التكيف مع هذه الاوضاع و تطوير أداءها عن طريق تجديد وظائفها وعدم التركيز في التنمية المحلية واهمال الجانب البيئي بموجب الصلاحيات الممنوحة لها ضمن قانوني الولاية و البلدية .

ومنه سنحاول تحليل خصائص الوظائف الادارية الحديثة السابق ذكرها واسقاطها على واقع الادارة البيئية المحلية من اجل استخلاص المظاهر و الآليات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية والدور الذي لعبته في التوجه نحو بناء ادارة بيئية محلية متطورة بدل البقاء ضمن حيز الادارة المقاومة للتغيير وكل ذلك يبرزمن خلال النقاط التالية :

1- دمج التخطيط والادارة الإلكترونية كنمط حديث للإدارة البيئية المحلية:

من مظاهر التحول الاداري المتطور للجماعات المحلية في مجال الادارة البيئية المحلية هو الاعتماد على التخطيط البيئي الالكتروني كآلية للتطوير وذلك من خلال تحديد وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية لاستراتيجية الادارة الرقمية وتحديد المخاطر البيئية ومشاركة جميع الفاعلين في عملية التخطيط والتنفيذ مع دمج خصائص الادارة الالكترونية في التسيير و المتمثلة في السرعة في الاجراءات تخفيفها و تبسيطها و خلق ديناميكية في العمل الاداري المحلي وتقديم الخدمات العمومية البيئية عن بعد، وذلك عن طريق إدراج أنظمة المعلومات و شبكة الأنترنت والاتصال [13] وهذا ما سعت الجماعات المحلية على تنفيذه من خلال رقمنة العديد من ملفاتها الادارية ونشاطاتها وخدماتها البيئية على غرار الانارة العمومية، الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوانات(كداء الكلب، مرض الحمى القلاعية، الحمى المالطية... الخ)، جمع وازالة النفايات المنزلية و ما شابهها، جمع الاحصائيات المتعلقة بالثروة الحيوانية و المحاصيل الزراعية ،وذلك عن طريق خلق تطبيقات رقمية مخصصة لإدارتها بإدراج مختلف البيانات المتعلقة بمسار عملياتها و الحصول على المعلومات المساعدة في اتخاذ القرار البيئي المحلي بطرق حديثة بالاعتماد على التنسيق الالكتروني لمختف الفاعلين المحليين المتدخلين في تقديم هذه الخدمات المحلية [14] .

2- اقحام مبادئ و أهداف التنمية المستدامة في النشاطات الادارية للجماعات المحلية:

باعتبار أن التنمية المستدامة هي التي تأخذ بعين الاعتبار القيود الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية المحلية والاستخدام الأمثل للموارد وعدم الإسراف فيها ،عملت الجماعات المحلية على اقحام مبادئ التنمية المستدامة من خلال عقودها الادارية ،خاصة في مجال قانون الصفقات العمومية الجديد في المادة 07 منه [15] ،وكذلك في المشاريع البيئية المحلية ،حيث لايخلو أي مشروع لمستثمر محلي في انشاء مؤسسة مصنفة من دراسة مدى وموجز التأثير و الخطر على البيئة على المدى القريب و البعيد حيث لايحظى بموافقة مسبقة، الا بعد دراسة نسبة التأثير و الخطر البيئي المحتمل وقوعه من جراء هذا النشاط [16]، بالإضافة الى توجه الجماعات المحلية نحو الحفاظ على الموارد و البحث في مصادر طاقوية صحية و صديقة للبيئة، كحماية المواطن المحلي من التلوث البصري للإنارة الضارة واستخدام بدائل تتصف

بالديمومة كالطاقة الشمسية و استبدال مصابيح الزئبق بمصابيح LED[17]، والمصابيح الذكية والقيام بعملية الفرز الانتقائي ورسكلة النفايات المنزلية و ماشابهها [18]و تحويلها الى مواد قابلة للاستعمال.

3- التحول من نمط المرفق العام المحلي التقليدي إلى مرفق بيئي رقمي:

وذلك عن طريق استخدام ادارة رقمية للجماعات المحلية باستخدام التطبيقات الرقمية كآلية حديثة تشمل مختلف الوظائف الادارية المحلية الرقمية من متابعة، رقابة و تنسيق رقمي والمنشأة على مستوى المصالح الداخلية للولاية و البلدية، وفقا استراتيجية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و التي تسير رقميا بعض المرافق الخدماتية المحلية كمرفق الانارة العمومية، عملية جمع النفايات المنزلية و ماشابهها، جمع الثروة الحيوانية و المحاصيل الزراعية ،متابعة وضعية الامراض المتنقلة عن طريق المياه...الخ ،وذلك عن طريق ادراج المسار العملياتي الرقمي للخدمة العمومية البيئية المحلية بواسطة المحاور الرقمية و البيانات التي تتضمنها الأنظمة المعلوماتية و التطبيقات الرقمية والتي نذكر منها على سبيل المثال:

أ- التطبيقة المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها:

التي تم تنصيبها على مستوى كل من الولاية والبلدية بمختلف ربوع الوطن، بموجب التعليمة الوزارية رقم 1936 المؤرخة في 2022/02/16، وهي عبارة عن نظام معلوماتي ،يتضمن قاعدة بيانات احصائية شاملة حول سير وضعية النفايات المنزلية و ماشابهها من خلال المحاور المدرجة في التطبيقة والمتعلقة أساسا بثلاث جوانب **"الجانب التنظيمي" ،"الجانب العملياتي" ، و"الجانب المالي."**

حيث يتمثل هدف هذه التطبيقة في متابعة مسار تسيير النفايات المنزلية و ماشابهها و الوسائل المسخرة للتكفل بها على مستوى البلديات ،المؤسسات العمومية البلدية و الولائية المكلفة بتسيير المرفق العام لجمع ومعالجة النفايات المنزلية و ما شابهها بما يمكن من اتخاذ التدابير التنظيمية لمرافقة العناصر المتدخلة في العملية ،من أجل استدراك النقائص التنظيمية و الهيكلية المسجلة ضمن هذا المجال.

ب- النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الانارة العمومية:

على اعتبار ان الانارة العمومية تشكل اكثر من 56 بالمائة من نفقات الجماعات المحلية عملت الدولة الجزائرية على وضع اهداف ثلاثية تجمع بين ترشيد النفقات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة ومنع التلوث البصري على المستوى المحلي وقامت الوزارة الوصية و الجماعات المحلية على تنفيذ هذه الاهداف بإنشاء نظام الادارة المحلية الالكتروني ،واستغلال وظيفة الرقابة الالكترونية وممارستها لتحقيق جودة مرفق الانارة العمومية المحلي عن طريق انشاء و تفعيل النظام المعلوماتي لتسيير الانارة العمومية [19] لتتبع نقاط الاعمدة الكهربائية، تغيير وضعية الانارة وتطويرها، متابعة المناطق النائية التي تحتاج الى الانارة وتنميتها

4- التحول من الرقابة التقليدية الى الرقابة الالكترونية :

يبرز هذا التحول في الانتقال من وظيفة الرقابة الادارية التقليدية و تفعيل الرقابة الالكترونية من خلال مضمون هذه التطبيقيتين السابقتين الأولى الخاصة **بتسيير النفايات المنزلية وماشابهها** التي تضم **احدى و عشرون** محورا**(21)** رقميا يسمح بتتبع الجماعات المحلية للمسار العملياتي لتسيير النفايات المنزلية، بحيث يتضمن كل محور معلومات و بيانات احصائية لمختلف العمليات المرتبطة بجمع النفايات محليا وتشمل عملية الرقابة الرقمية(رقابة وضعية العتاد و الوسائل المادية المسخرة لعملية جمع النفايات لكل من المؤسسة العمومية البلدية و الولائية البلدية و الولاية،رقابة و متابعة وضعية المخططات البلدية لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها(الاعداد، المصادقة، الوضع حيز التنفيذ و المراجعة)،رقابة وحجز المعلومات الخاصة بالمؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري، متابعة وضعية التكاليف المالية المتعلقة بالخدمة العمومية المؤداة من طرف المؤسسات العمومية المحلية، الرقابة على العتاد و الوسائل و المركبات التابعة للمؤسسات العمومية المحلية[20].

أما بالنسبة **للنظام المعلوماتي الخاص بتسيير الانارة العمومية** فتظهر الرقابة الرقمية من خلال المستويات الثلاثة البلديات و الولايات، الرقابة الرقمية للمؤسسات العمومية البلدية و الولائية للإنارة و الرقابة الاستشرافية الرقمية للوزارة الوصية) .

حيث تشمل الرقابة الالكترونية ضمن هذا النظام المعلوماتي الجديد على عدة محاور والتي تسمح بإدارة الانارة المحلية رقميا من طرف مصالح الولاية كهيئة وصائية على البلديات عن طريق :

- الرقابة الرقمية الآنية لوضعية الانارة بأحياء مختلف بلديات الولاية عبر ربوع الوطن.
- مراقبة و جمع المعلومات الخاصة بعدد الاعمدة الكهربائية ونوعية الانارة المعتمدة فيها(زئبقية، مصابيح الصوديوم، مصابيح ليد، مصابيح ذكية...الخ) من اجل المساعدة على اتخاذ القرار المحلي و الوطني في مجال ترشيد الانارة العمومية.
- مراقبة عمليات عصرنة وترشيد الانارة العمومية المتعلقة بتحويل المصابيح الزئبقية الى نوعية جديدة اكثر اقتصادا تعرف باسم مصابيح LED عن طريق الرقابة على عدد الاحياء منعدمة الانارة بكل بلدية من بلديات الولاية وجمع الاحصائيات المتعلقة بذلك[20] .

5 - التحول من الاتصال الاداري التقليدي الى الاتصال والتنسيق الالكتروني:

والذي يظهر من خلال دمج الجماعات المحلية لشبكة الانترنت و أنظمة المعلومات و التطبيقات الرقمية سالفة الذكر واستغلالها باشراك جميع الفواعل المتدخلة على المستوى المحلي كالمديريات التنفيذية الى جانب الجماعات المحلية في تحقيق وظيفة الاتصال الرقمي بما يخدم الأنشطة الادارية المحلية للدارة البيئية ،بالاضافة انشاء الرقم الاخضر في مختلف ولايات الوطن الذي تسمح للمواطن المحلي من تقديم شكاوى ذات طابع بيئي وطرح انشغالاته وحل جميع المشاكل البيئية الطارئة[21].

ثانيا: متطلبات جودة الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر

بالرغم من وجود عدة مظاهر تعكس الدور الايجابي للجماعات المحلية و الرغبة في التحول من ادارة مقاومة للازمات خاصة في ظل انتشار المشاكل البيئية على المستوى الوطني و المحلي (كالتصحر والجفاف، تدهور الغابات، تأثيرات التغيرات المناخية، نقص الموارد المائية، انتشار الامراض الحيوانية و النباتية، التلوث بأشكاله)الى ادارة بيئية متطورة و حديثة عن طريق استخدام الادارة الالكترونية ورقمنة كوسيلة لتطوير وظائفها الادارية بغية الرفع من اداء الجماعات المحلية الا أنه تظل الرهانات والتحديات الادارية للبيئة وتنميتها المستدامة بسبب وجود عدة متطلبات يجب توفيرها للوصول الى مستوى الادارة البيئية الفعالة نلخصها في النقاط الآتية:

1- متطلبات تشريعية:

- عدم وجود تشريع خاص بالإدارة المحلية البيئية
- تفعيل التشريع الخاص بتحديد الرسوم الجبائية المحلية وطرق التحصيل المحلي للنشاطات و الخدمات البيئية المحلية خاصة على مستوى البلدية
- ضرورة سن تشريع خاص بضمان حقوق الأطراف المعنية بالعمل الالكتروني.
- تشريعات خاصة بانتهاك التوقيع الالكتروني[22].

2- متطلبات تقنية:

- لابد من وضع خطة شاملة في حدود امكانيات الجماعات المحلية التنظيمية و المادية.
- نشر السياسة الأمنية المثقفة.
- توفير أمن الأجهزة
- توفير أمن البيانات من خلال توزيع الصلاحيات والمسؤوليات حسب الهيكل التنظيمي بما يرفع من المستوى الأمني.
- تأمين و صيانة الأنظمة الالكترونية للمعلومات[23].

3- متطلبات بشرية:
- تحديد الاحتياجات الحالية و المستقبلية من المستخدمين.
- استقطاب أكفأ الموارد البشرية المختصة بالمجال الالكتروني البيئي
- التدريب و بناء القدرات
- الارتقاء بالكفاءات البشرية المحلية ورفع ادائها لمستوى القيادة الالكترونية(24).

4- متطلبات ماليــة: التخطيط المالي الرشيد من خلال:
- اعداد دراسات تمهيدية وتحديد التكاليف بصفة دقيقة.
- تحديد الوسائل المادية من اجهزة و مكونات مادية كالحواسيب ووسائل التخزين .
- تقدير التكاليف الصيانة، شراء البرمجيات ،مرتبات الموظفين، تكاليف تدريب و تكوين الموظفين.

الخاتمة:

يعاني الواقع المحلي في مجال البيئة ومتطلبات تنميتها المستدامة العديد من المشاكل و التحديات نتيجة التقدم الزراعي و الصناعي بالإضافة الى مختلف الأنشطة التنموية وتأثيراتها من حيث التلوث البيئي بمختلف أشكاله.

حيث عملت الجماعات المحلية على محاولة لخلق ادارة متخصصة للمجال البيئي المحلي ، حيث تسعى بكل ما لها من امكانيات على تطوير أدائها و الانتقال من الادارة التقليدية للبيئة المحلية الى ادارة متطورة عن طريق استخدام الادارة الالكترونية المحلية كوسيلة لتطوير وظائفها الادارية من تخطيط ، تنظيم، توجيه، رقابة و اتصال

حيث تجدر بنا الاشارة من خلال دراستنا لموضوع الادارة البيئية للجماعات المحلية في الجزائر لتوصلنا الى مجموعة **النتائج** الآتية:

1- الادارة البيئية المحلية هي مجموع الوظائف الادارية و العمليات الديناميكية التي تمارسها الجماعات المحلية بالتنسيق مع مختلف الفواعل والمتعلقة بنشاطات تخص السياسات والقواعد و الاجراءات والعمليات وآليات التمويل البيئية وكيفية صنع القرارات البيئية وتنفيذها والمعلومات اللازمة لذلك بغرض تحقيق اهداف هذه الجماعات وتطوير أداءها في مجال حماية البيئة و تنميتها المستدامة .

2- يختلف نمط الوظائف الادارة التقليدية عن الحديثة للبيئة المحلية بالرقمنة ، اذ تتسم الادارة التقليدية بالوظائف العادية للإدارة المحلية الكلاسيكية ،التي تستنبط من قانون البلدية و الولاية كالتخطيط الاداري على المدى القريب و المتوسط ،التنظيم المعتمد على تقسيم المهام بين الادارة و المنفذين، وفقا للهياكل التنظيمية للإدارة المحلية والمركزية، بالإضافة الى الرقابة الادارية التي تستمد أساسها من قانون الجماعات المحلية سواء الرقابة القبلية او البعدية على الاعمال و الهيئات اي تلك الممارسة على المجالس المنتخبة او مستخدمي الجماعات ، بالإضافة الى الاتصال الإداري التقليدي الذي يتصف بطول وتعقيد الاجراءات والتنسيق الورقي.

3- بينما الادارة البيئية الحديثة فتتصف بمجموعة من الوظائف التي تستخدم الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال لترقية فعالية الوظيفة الادارية حيث تشمل وظائف الادارة البيئية المتطورة على القيادة الالكترونية، التخطيط الالكتروني البيئي،التنظيم االكتروني البيئي، الرقابة الالكترونية و الاتصال الالكتروني البيئي.

4- من مظاهر تفعيل الادارة المحلية لنظام الادارة البيئية المتطورة هو دمج التخطيط والادارة الإلكترونية كنمط حديث للإدارة البيئية المحلية، اقحام مبادئ و اهداف التنمية المستدامة في النشاطات الادارية للجماعات المحلية، التحول من نمط المرفق العام المحلي التقليدي إلى مرفق بيئي رقمي عن طريق انشاء التطبيقات البيئية الرقمية كالتطبيقة الخاصة بعملية تسيير و ازالة النفايات المنزلية و النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الانارة العمومية ،التحول من الرقابة التقليدية الى الرقابة الالكترونية وكذلك الانتقال من نظام التنسيق و الاتصال التقليدي الى نظام الاتصال الكتروني البيئي .

5- من بين المتطلبات التي يجب على الولاية و البلدية اتباعها للوصول الى جودة الادارة البيئية المحلية اربعة متطلبات تشريعية،تقنية، مالية و بشرية.

ونختم ورقتنا البحثية بمجموعة **التوصيات** التالية التي يمكنها الرفع من مستوى اداء الجماعات المحلية وتحقيق الجودة في ادارة البيئة المحلية والتوجه نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال:

- جودة التخطيط البيئي: عن طريق قيام الجماعات المحلية بعدة اجراءات لتحديد المؤثرات السلبية لأنشطتها ومنتجاتها و خدماتها من أجل التحكم فيها بصفة فعالة وذلك للتوضيح الدقيق للتأثيرات الضارة على البيئة المحلية شرط التحقق منها وحصرها بغية أخذها بعين الاعتبار في رسم الأهداف العامة والمخططات البيئية المحلية .
- القيادة المحلية: وذلك عن طريق تحويل الجماعات المحلية من ادارة محلية منفذة لمخططات و استراتيجيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية الى ادارة محلية مستقلة في صناعة الاستراتيجيات المحلية و تنفيذها بما يتلائم و الواقع البيئي المحلي باعتبارها الاقرب و الادارة بالمشاكل البيئية والمناطق وذلك عن طريق توفير الوسائل المادية المالية و البشرية وتقوية التشريعات الخاصة بهذا الشأن.
- تعزيز المشاركة الجماعية لمختلف الفواعل المحلية من جمعيات مواطنين منظمات غير حكومية في عملية صناعة القرار البيئي المحلي و خلق ادارة متوازنة و شاملة .
- تطوير الاتصال التنظيم والتنسيق الاداري الالكتروني عن طريق اعادة الهيكلة الادارية للجماعات المحلية بشكل اكثر مرونة وسهولة للعمليات الاتصالية و رقمنة مصالح كل الهيئات غير الممركزة المتدخلة في الانشطة البيئية على المستوى المحلي وذات العلاقة التنسيقية معها بغية تحقيق السرعة و الفعالية في أداء المهام الادارية البيئية.
- تقوية الرقابة الالكترونية و جعلها تقترب اكثر الى الرقابة الالكترونية المبنية على الثقة دون اهمال الرقابة الميدانية من اجل التحقق من البيانات و المعلومات المتاحة وصناعة القرار البيئي السليم.
- ضرورة استحداث وشمولية التطبيقات الرقمية وانظمة المعلومات الرقمية لكافة المرافق الخدماتية البيئية للجماعات المحلية لفعالية تنفيذ السياسات العامة في مجال الحوكمة البيئية المحلية.

يبقى موضوع الادارة البيئية للجماعات المحلية موضوعا واسعا فهو بمثابة رهان جدي يستدعي البحث المعمق ليس فقط من الجانب المركز عليه في دراستنا وهي الوظائف الادارية البيئية وآليات تطويرها باستخدام الادارة الالكترونية بل من جوانب أخرى لان سبل وآليات تطوير الادارة البيئية المحلية عديدة تستدعي التعمق و البحث فيها بجدية.

المراجـع

(1) المؤلف المرسل، بليل أميرة، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.
(2) القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، ج ر، العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري2012.
(3) القانون رقم 10/11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر،العدد 37،الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.
(4) نورهان عبد النبي محمد صبره، صبري محمد شاهين و زينب عباس زعزوع، دور الإدارة البيئية فى تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات البيئية،العدد03،المجلد10، الجزائر،سبتمبر2020 ،ص65.
(5)الموقع الالكتروني https://www.unep.org/ar/regions/west-asia/almbadrat-alaqlymyt/aladart-

(6) بن شهيد فضيلة، مساهمة التدقيق البيئي في تحقيق الاستدامة البيئية للمؤسسات الصناعية – شركة دولفين للطاقة المحدودة أنموذجا_ مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، العدد01،المجلد06،الجزائر، جامعة محمد أحمد زبانة، غيليزان، ، جويلية 2021، ص130.
(7) نورهان عبد النبي محمد صبره، صبري محمد شاهين و زينب عباس زعزوع، المرجع السابق، ص596.
(8)محمد، بن عبد العزيز الضافي، "مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2006، ص 23.

(9) نجم، عبود نجم، الإدارة الالكترونية، الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص 247،248.

(10) محمد، بن عبد العزيز الضافي ، مرجع سابق، ص 27، نقلا عن
. .Afrome work for management. New jersey : Printice hall Dessler.G .(2001)

(11) نجم ، عبود نجم ، مرجع سابق ، ص 260 .

(12) أحمد ميلي سمية و بن رجم عبد الغفارو منصوري حمزة، دور الاتصال الداخلي في تطوير الاداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة،ص293.

(13) عقبي آمال، الخدمات الالكترونية و ترقية الإدارة المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في الحقوق، تخصص ادارة محلية، الجزائر ،جامعة باتنة الحاج لخضر01، 2020-2021،ص70.

(14) بريكسي نيقاسة صديق، إدارة الخدمة العمومية في الجزائر و المغرب – مدخل إصلاحي - ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) تخصص دراسات سياسية مقارنة، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2022-2023،ص22.

(15) القانون رقم 23-12،المؤرخ في 05 غشت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، العدد 51 ، الصادرة بتاريخ 06 غشت2023،ص05.

(16) أحمد ميلي سمية و بن رجم عبد الغفار و منصوري حمزة، دور الاتصال الداخلي في تطوير الاداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة،ص293.

(17) التعليمة رقم 01 ، المتعلقة بإنجاز و تسيير الانارة العمومية، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، بتاريخ 12 مارس 2023، الجزائر.

(18) المادة 14 من القانون01-19،المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و ازالتها، ج ر، العدد77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001 .

(19) التعليمة رقم 01،المصدر السابق .

(20) التعليمة رقم 01، المصدر السابق.

(21) وليد حسيني، الادارة الالكترونية و طبيعة خدمات المرفق العمومي دراسة حالة : بلدية المسيلة –ولاية المسيلة من اكتوبر 2018 الى اكتوبر 2019، الجزائر، ، جامعة الجزائر03، 2019-2020،ص213.

(22) بلفكرات رشيد دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرار الاداري دراسة حالة في ولاية غيليزان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر، جامعة الجزائر 03،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 106.

(23) المرجع نفسه ، ص 107.

(24) المرجع نفسه ،ص 108.